الاستثمارات القطرية وموقع تركيا منها

شريف ديلك *

ملخص: تقوم قطر عن طريق صندوق الثروة السيادي الذي أسسته عام 2005 بضخ استثمارات كبيرة إلى الخارج، كما تجذب الاستثمارات الأجنبية إليها. يركز هذا التحليل على الاستثمارات القطرية، ويتناول العلاقات الاقتصادية بين تركيا وقطر، ويقدم مقترحات بشأن مستقبل التعاون بين البلدين. ورغم التقارب الملحوظ في العلاقات خلال السنوات الأخيرة، بفضل توافق المصالح في القضايا الإقليمية وبفضل التقارب الثقافي- ترى الورقة أن تركيا لم تحصل على حصة كافية من الاستثمارات القطرية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات القطرية، تركيا، قطر، العلاقات الاقتصادية

* سيتا، تركيا

Turkey's Position in Qatari Investments

ŞERİF DİLEK *
ORCID NO : 0000-0002-1413-286X

ABSTRACT *Qatar, is making large investments abroad and attracting foreign investments through its sovereign wealth fund, which it established in 2005, This analysis focuses on Qatari investments, deals with economic relations between Turkey and Qatar, and makes proposals on the future of cooperation between the two countries. Despite the noticeable convergence in relations in recent years, thanks to the convergence of interests in regional issues and thanks to cultural convergence - the paper argues that Turkey has not obtained a sufficient share of Qatari investments.*

* Seta, Turkey

Key words: Qatari investments, Turkey, Qatar, Economic Relations

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
210 - 191

DOI:10.36360/1560-010-001-009

مدخل

لدى قطر التي تُعَدّ إحدى أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي استثمارات متنوعة في العديد من الدول، حيث تمتلك اليوم استثمارات في أهم بورصات العالم، وكبرى شركات السيارات، والمؤسسات المالية. وتسعى قطر إلى تنويع مجالات استثماراتها، عبر الاستحواذ على أندية كرة القدم، والفنادق الفاخرة، وسلاسل المتاجر والأزياء المشهورة عالميًّا. وبفضل الصورة الإيجابية لقطر على المستوى العالمي، تعمل العديد من الدول على تعميق علاقاتها مع قطر، عن طريق تطوير التعاون الإستراتيجي معها، بهدف الاستثمار فيها، واستقطاب الاستثمارات القطرية إلى بلادها.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وقطر تقاربًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بفضل عوامل عديدة، مثل توافق المصالح في القضايا الإقليمية، والتقارب الثقافي، وبالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على العلاقات بين البلدين إلا أنه عند النظر إلى حجم الاستثمارات القطرية بالخارج، يُلاحَظ أنّ تركيا لم تحصل على حصة كافية من رأس المال القطري. بصورة مشابهة، ما يزال حجم التجارة بين البلدين منخفضًا نسبيًّا. إنها لحقيقة دامغة أن مجالات التعاون المحتملة بين تركيا وقطر متعددة للغاية، وذلك إذا ما تصورنا تكامل التراكم والخبرة المالية لقطر، مع ما تمتلكه تركيا من صناعة قوية، وبنية تحتية تكنولوجية متطورة، وكفاءة إنتاجية، وقوى عاملة مدرّبة ذات كفاءة. تحلل هذه الدراسة التي كُتبت انطلاقًا من هذه النقطة الاستثمارات الخارجية لقطر، وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية الأخرى. ويفرد الجزء الثاني من هذه الدراسة مساحة لموضوع الاستثمارات القطرية في تركيا، والوضع التجاري الراهن بين البلدين، كما يتقدم بمقترحات بشأن مجالات التعاون المحتملة بين البلدين.

تقوم قطر الدولة الغنية بالغاز الطبيعي بضخ استثمارات ضخمة إلى الخارج، بما لديها من تراكم وخبرة مالية. ففي إطار «رؤية 2030 الوطنية» التي أعلنت قطر عنها عام 2008، قامت قطر في الأعوام الأخيرة بتسريع استثماراتها، بهدف تنويع الموارد الاقتصادية للبلاد، وإنهاء اعتماديته على الهيدروكربونات، والتحول إلى الاقتصاد المعلوماتي.[1] وبالرغم من صغر الرقعة الجغرافية لقطر، فإنّها تُعدُّ عملاقًا استثماريًّا، إذ لديها أسهم في أهم وكبرى البورصات، وشركات السيارات، والمؤسسات المصرفية في العالم، بوصفها مالكة لصندوق ثروة سيادية كبير أحدث صدى واسعًا في الأسواق العالمية. وقد اكتسبت قطر شهرة عالمية واسعة، باستحواذها على أندية كرة القدم، والفنادق الفاخرة، وسلاسل المتاجر والأزياء المشهورة عالميًّا، إلى درجة أنّ الدول الغربية تبدو كأنها في

حالة تنافس محتدم مع بعضها بعضًا لتوثيق علاقاتها مع قطر التي تُعَدّ دولة رائدة في مجال تصدير الغاز الطبيعي المُسال عالميًّا، من خلال تطوير التعاون الإستراتيجي معها، بهدف جذب رؤوس الأموال والاستثمارات منها. يتبوّأ صندوق الثروة السيادي القطري المركز الحادي عشر في ترتيب أكبر الصناديق السيادية في العالم، وعبره تمتلك قطر استثمارات عملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنكلترا، وألمانيا، وفرنسا.

بدأت قطر ذات الإمكانيات الضخمة في مجال الاستثمارات العالمية في جني ثمار العلاقات السياسية الودية التي أقامتها مع تركيا، في المجال الاقتصادي، حيث أسفرت اجتماعات اللجنة الإستراتيجية العليا التي عُقدت بين تركيا وقطر ست مرات حتى الآن عن التوقيع على 62 اتفاقية، وستة بيانات مشتركة. وقد أجرى الزعيمان التركي والقطري، مؤخّرًا، مباحثات أعقبها إبرام 10 اتفاقيات في مجالات مختلفة، كان على رأسها نقل أسهم بورصة إسطنبول. تعرضت اتفاقيات التعاون التي جرى الإعلان عنها عقب المباحثات المذكورة للنقد من قبل بعض الدوائر في تركيا، انطلاقًا من منطق جوهره أنّ «رأس المال العربي سيّئ». بيد أن إخفاق السيولة المالية القادمة من الدول الغربية في إزالة الهشاشة

الموجودة في الاقتصاد التركي، تاريخيًّا- أمر معروف وحقيقة نشهدها جميعًا منذ عقود. وهذا السبب كاف ليصبح من البدهي ضرورة مواصلة إستراتيجية جذب استثمارات من دول مختلفة، والتوسع فيها؛ بهدف تنويع رأس المال الذي يدخل إلى البلاد، أما المواقف المغايرة لذلك فينبغي اعتبارها انعكاسًا لـ«الهواجس الأيديولوجيا» بكل أريحية. وبالرغم من تزايد الاهتمام القطري بتركيا في الأعوام الأخيرة، إلا أنه يجب ألا يُنسَى أن تركيا إلى الآن لا تجذب سوى مقدار محدود جدًّا من الاستثمارات القطرية، عند مقارنتها بالدول الغربية.

لدى قطر إمكانيات لضخ استثمارات عملاقة في مجالات التكنولوجيا، والتعليم، والرياضة، والاقتصاد، والمجالات الاجتماعية والثقافية في تركيا، كما هو الحال في العالم كله. وقد انخرطت قطر في استثمارات ذات قيمة مالية مرتفعة في مشروعات البنية التحتية؛ لكونها ستستضيف كأس العالم لكرة القدم عام 2022، وهنا لا بد من أن نذكر أنها أشركت الشركات التركية على وجه الخصوص في هذه المشروعات. تركيا بدورها تتقدم بمبادرات متنوعة لتعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي مع قطر التي تشاركها تاريخًا مشتركًا، وروابط صداقة قوية. وتشكل قضية موقع تركيا من الاستثمارات الخارجية القطرية التي تسارعت وتحققت نتيجة ما تملكه قطر من تراكم مالي- نقطة الانطلاق لهذه الدراسة.

الاستثمارات القطرية

قامت قطر التي تشد الأنظار نحوها بما لديها من موارد طاقة وفيرة واستثمارات خارجية، عام 2005 بتأسيس «جهاز قطر للاستثمار» بوصفه صندوقًا سياديًّا للثروة الوطنية، بهدف إدارة ثرواتها الهيدروكربونية، وتنويع مواردها الاقتصادية، حيث يدير صندوق الثروة السيادي المعروف باستثماراته الضخمة على مستوى الاقتصاد العالمي تراكم رؤوس الأموال القطرية. ويضم الجدول(1) بيانات متعلقة بأكبر صناديق الثروة السيادية في العالم. وتعتمد تلك الصناديق على عوائد القطاعات الهيدروكربونية مثل النفط والغاز الطبيعي التي تمثل الموارد الأساسية للصناديق، إلى جانب الفائض الجاري المُحصَّل من طريق التجارة.

تُعَدّ قطر إحدى أغنى دول الخليج، باحتياطاتها المكتشفة من الغاز الطبيعي التي تبلغ 23,8 تريليون متر مكعب (وامتلاكها ثالث أكبر حقول للغاز الطبيعي في العالم، وكونها ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال)، وبمتوسط دخل سنوي للفرد يبلغ 67,780 دولار. وفي التجارة العالمية تُعَدّ قطر من أقوى الدول في قطاع إسالة الغاز الطبيعي،

وإحدى الدول الرائدة في تصديره. وقطر أيضًا أكبر مزود لأوروبا بالغاز المسال، إذ تستحوذ الدوحة على نصيب مهمّ من واردات بولندا وبلجيكا وإيطاليا وإنكلترا من الغاز المسال (يتراوح بين 45٪-67٪).[٢] بينما تحل الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية وروسيا في المرتبة الثالثة في تصدير الغاز المسال لأوروبا. إنّ للعلاقات مع قطر أهمية إستراتيجية بالنسبة لأوروبا في موضوع ضمان أمن عرض الطاقة. وما عدا ذلك، فإن حصة قطر من واردات دول آسيا من الغاز هي الأخرى لافتة للانتباه، كما أنها تُعَدّ المهيمنة على سوق الغاز المسال العالمي، تليها أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.[٣]

"في مواجهة الحصار الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الذي فرضته السعودية والإمارات ومصر على قطر عام 2017، سعى الصندوق السيادي القطري إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، دافعًا بالاستثمارات المالية بوصفه أحد الحلول"

وفي مواجهة الحصار الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الذي فرضته السعودية والإمارات ومصر على قطر عام 2017، سعى الصندوق السيادي القطري إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، دافعًا بالاستثمارات المالية بوصفه أحد الحلول.[٤] وكانت إستراتيجية الصندوق الاستثمارية قبل ذلك تتشكل عمومًا باتجاه تفضيل أن يكون مستثمر الأقلية في الشركات التي يمتلك فيها أسهمًا، بدلًا من إحكام السيطرة الكاملة عليها، بينما يمكن القول إن الصندوق صبّ اهتمامه بعد عام 2019 على استثمارات أطول مدى وأعلى إسهامًا، كما يتضح من استثماراته في مجالي التكنولوجيا والصحة.[٥] إضافة إلى ذلك، بدراسة الاستثمارات القطرية يُلاحَظ أنها طويلة الأجل بشكل عام، غير أنه من المعروف أن بعض الاستثمارات جرى ضخها لأغراض تتعلق بالسمعة السياسية، حيث تُكسب هذه الاستثمارات قطر الشرعية/ الوجاهة السياسية على الساحة الدولية.[٦] إذ إنه لأمر مثير للانتباه أن تستضيف قطر كأس العالم لكرة القدم عام 2022 وتنفق ما يزيد على 200 مليار دولار في سبيل هذا التنظيم فقط، هذا بالطبع إلى جانب استثماراتها في الأندية الرياضية الشعبية عالميًّا.[٧]

الجدول (1): أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم ومصادر تمويلها

مسلسل	البلد	صندوق الثروة	المبلغ (بالمليار دولار)	عام التأسيس	مصدر التمويل
1	النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1,122,11	1991	سلع (نفط وغاز طبيعي)
2	الصين	شركة استثمارية	1,045,71	2007	غير السلع

3	الإمارات- أبو ظبي	جهاز الاستثمار	579,62	1976	سلع (نفط وغاز طبيعي)
4	الكويت	جهاز الاستثمار	533,65	1953	سلع (نفط وغاز طبيعي)
5	هونغ كونغ	الجهاز المالي	528,05	1993	غير السلع
6	سنغافورة	GIC Private Limited (شركة استثمارية حكومية)	453,20	1981	غير السلع
7	سنغافورة	تيماسيك القابضة للاستثمارات	417,35	1974	غير السلع
8	السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	347,00	1971	سلع (نفط وغاز طبيعي)
9	الصين	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	324,99	2000	غير السلع
10	الإمارات- دبي	شركة دبي للاستثمار	305,23	2006	سلع (نفط وغاز طبيعي)
11	قطر	جهاز قطر للاستثمار	295,20	2005	سلع (نفط وغاز طبيعي)
12	تركيا	صندوق الثروة	240,00	2016	غير السلع
13	الإمارات- أبو ظبي	شركة مبادلة للاستثمار (حكومية)	232,20	2002	سلع (نفط وغاز طبيعي)
14	روسيا	صندوق الرفاه الوطني	172,34	2008	سلع (نفط وغاز طبيعي)
15	كوريا الجنوبية	شركة استثمار حكومية	157,30	2005	غير السلع

المصدر: "Sovereign Wealth Fund Rankings" , SWFI, http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings (تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2020)

خلال العشرين أو الثلاثين من الأعوام الأخيرة انتقل جزء كبير من القوة الاستثمارية في الاقتصاد العالمي نحو أيدي المستثمرين الآسيويين والشرق أوسطيين.[8] وفي هذا المناخ الذي يتجه فيه ثقل الاقتصاد العالمي من الغرب إلى آسيا، تتبع الدول الغربية إستراتيجيات مختلفة لجذب الاستثمارات من تلك المناطق، على سبيل المثال، لُوحِظ أن الدول الأوروبية تسعى وراء رأس المال القطري، بهدف جذب الاستثمارات من الخليج، وانّ ذلك وجد مكانًا له على الأجندة الاقتصادية الأوروبية.[9] كما تسعى دول أوروبية مثل

إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان وألمانيا إلى تكثيف التعاون مع قطر في مجال الطاقة. في الوقت نفسه، على مستوى الاتحاد الأوروبي، يُعَدّ التعاون مع قطر شراكة إستراتيجية، كما تلفت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين الأنظار.[10] حتى إن هناك اتفاقات تعاون إستراتيجي لقطر مع إنكلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، كلّ على حدة.

لجهاز قطر للاستثمار استثمارات عملاقة في قطاعات اقتصادية متنوعة في مختلف مناطق العالم، إذ إن لديه استثمارات تفوق 400 مليار دولار في أكثر من 40 بلدًا. وإذا كان لا بد من التفصيل؛ فللجهاز استثمارات تبلغ 30 مليار دولار في الولايات المتحدة، و40 مليار جنيه إسترليني في إنكلترا، و25 مليار يورو في ألمانيا، و30 مليار يورو في فرنسا.[11] في أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 قام الجهاز بشراء أسهم في شركات «باركليز» و«كريدت سويس» و«بورشه» و«فولكسفاغن». كما قام الجهاز بالاستثمار في البنك الألماني الذي أخفق في تخطي المشكلات المالية عقب الأزمة العالمية، وأصبح أكبر مسهم في بورصة لندن بحصة تبلغ 10٪. هذا وتتبوّأ أهم الشركات العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الخطوط الجوية البريطانية، ومبنى «إمباير استيت»، و«بانكو

سانتاندير»، وبنك «ألفا»، و«غلينكور» و«باريس سان جيرمان»، و«فالنتينو فاشون»، و«فيفندي»، و«تيفاني» و«توتال» و«شيل» و«رويال وروسنفت»، و«ايبردولا» موقعًا بين الشركات التي إما للجهاز حصة من الأسهم فيها وإمّا أنه يمتلكها كلها.[12] لدى الجهاز أيضًا استثمارات عقارية لا بأس بها في الأماكن التاريخية ذات الأهمية الإستراتيجية في مراكز الدول الغربية، مثل لندن وباريس وواشنطن.

بعيدًا عن ذلك، ينبغي أن نتذكر أهمية وجود الشركات الغربية الكثيرة التي تعمل في قطر من حيث إظهارها مدى تداخل العلاقات القطرية الأوروبية؛ فبالنظر إلى الإحصائيات، نجد أن هناك ما يربو على 850 شركة أمريكية، و700 شركة بريطانية، و330 شركة ألمانية، و250 شركة إيطالية، و200 شركة فرنسية، و170 شركة إسبانية تعمل في قطر.[13]

من الممكن القول إن جهاز قطر للاستثمار قام بتسريع استثماراته الخارجية في الأعوام الأخيرة، فالجهاز الذي لديه استثمارات في إنكلترا يقترب حجمها من 40 مليار جنيه إسترليني، ضخ استثمارات تتجاوز حاجز خمسة مليارات جنيه إسترليني في البلاد حتى في أثناء مرحلة الخروج من الاتحاد الأوروبي التي استغرقت أكثر من ثلاثة أعوام، سادتها حالة من الغموض.[14] فضلًا عن ذلك، قطر تلبّي احتياجات إنكلترا من الغاز المسال بنسبة كبيرة، وتمتلك ٪67 من أسهم محطة «ساوث هوك» للغاز المسال الموجودة في «ميلتون هافن» الإنكليزية.[15] وفي سياق آخر، وبعيدًا عن قطر، يجب ألا يُنسى أن الاستثمارات الشرق أوسطية والآسيوية المنشأ الموجودة بإنكلترا على قدر كبير من الأهمية؛ فعلى سبيل المثال أكثر من ثلث فرق الدوري الإنكليزي الممتاز جرى بيعها لمستثمرين أجانب أغلبيتهم من الشرق الأوسط وآسيا.[16] وبينما الأمور في إنكلترا على هذا الحال، لم تُنتقَد إنكلترا بسبب جذبها استثمارات عالمية عملاقة في مختلف القطاعات، بل على العكس تُقدَّم إلى العالم بوصفها نموذجًا على توافر الإمكانيات الجاذبة للاستثمارات.

لقطر حاليًّا استثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، حيث تبلغ قيمة المجموع الكلي لهذه الاستثمارات 30 مليار دولار، وتستهدف قطر رفعها إلى 45 مليار دولار خلال بضعة أعوام.[17] كما توجد استثمارات قطرية في ألمانيا تتجاوز قيمتها 25 مليار يورو، إلا أنها لم تكتف بذلك، حيث أعلنت قطر أنها ستزيد استثماراتها في ألمانيا في قطاعات مختلفة، مثل مجال الطاقة والصحة والتكنولوجيا والمجال المالي.[18] ويخطط جهاز قطر للاستثمار لضخ استثمارات في ألمانيا تُقدر بـ10 مليارات يورو خلال خمسة أعوام، تتضمن إقامة محطة لإسالة الغاز الطبيعي، وذلك بغية تعزيز العلاقات مع ألمانيا.[19] وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد صرحت خلال منتدى قطر-

ألمانيا للأعمال والاستثمار الذي عُقِد ببرلين أنها تعدّ الاستثمارات القطرية في مجال الطاقة ذات قيمة عالية من حيث إسهامها في ضمان أمن الطاقة الألماني.[20] وفي ظلّ الأجواء الحالية التي تشهد تكثيف الدول جهودها في أعمال إنتاج اللقاحات لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19)، ضخّ جهاز قطر للاستثمار استثمارات تبلغ قيمتها 126 مليون دولار في شركة «كيورفاك» الألمانية للتكنولوجيا الحيوية، ومنتجة أحد اللقاحات المضادة لفيروس كورونا.[21] علاوة على ذلك، أعلن الجهاز استعداده لضخ استثمارات في قطاعات، مثل الصحة والتكنولوجيا خلال مرحلة الجائحة.[22]

ومع فرنسا أبرمت قطر العام الماضي اتفاقًا للحوار الإستراتيجي في مجال الأمن والطاقة والتعاون الاقتصادي، كما أنّ لديها استثمارات تصل إلى 30 مليار يورو في قطاعات اقتصادية متنوعة في فرنسا.[23] وفي عام 2008 كان الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي قد أقر إعفاءات ضريبية على أرباح الأملاك التي تشتريها قطر، بهدف جذب رؤوس الأموال القطرية إلى البلاد.[24] وبفضل المميزات التي تأتت من هذه الإعفاءات الضريبية، قام صندوق الثروة السيادي القطري بشراء العديد من العقارات في باريس، من بينها فنادق فاخرة، وأماكن تاريخية.

في عام 2011 وقّع نادي برشلونة أحد أشهر أندية كرة القدم الإسبانية عقد رعاية لمدة خمس سنوات مع جهاز قطر للاستثمار تبلغ قيمته 150 مليون يورو، وبهذا يكون النادي الإسباني قد أجرى صفقة لوضع دعاية على قمصان لاعبيه بمقابل مادي لأول مرة في تاريخه الذي يمتد إلى 110 سنة. [25] بصورة مشابهة، أبرم نادي برشلونة بعد ذلك عقدًا للرعاية لمدة ثلاثة سنوات مع الخطوط الجوية القطرية بقيمة 96 مليون يورو، على أن هذا العقد كان أعلى عقود الرعاية قيمةً في تاريخ النادي.[26]

شراء قطر للشركات التي يمكن وصفها بأنها العلامات المسجلة الوطنية للدول الأوروبية أو ضخها استثمارات في أسهم تلك الشركات لا يقابله الرأي العام في أوروبا بالعداء وردود الفعل السلبية، كما هو الحال لدى بعض الناس في تركيا، بالعكس، في عالم سمته العولمة تتحرك الدول لجذب الاستثمارات المباشرة في ظل تنافس محتدم. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ جهاز قطر للاستثمار كان قد أعلن ضمن تصريحه عام 2014 أن لديه خططًا لاستثمار 20 مليار دولار في آسيا خلال خمس سنوات، بهدف إلى تنويع استثماراته المتركزة في أوروبا بشكل أساسي، وذلك في مرحلة تشهد توجّه مركز ثقل الاقتصاد العالمي نحو آسيا.[27] خلال هذه المرحلة تتابع قطر فرص الاستثمار المحتملة في مختلف المجالات في آسيا والولايات المتحدة.

الاستثمارات الأجنبية في قطر

وفقًا لبيانات عام 2019، بلغ السعر السوقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى قطر 31.06 مليار دولار، فيما بلغ حجم الاستثمارات المباشرة التي قامت قطر بضخها خارج أراضيها 44.78 مليار دولار (الشكل.1).[28] حيث ارتفع حجم الاستثمارات القادمة إلى قطر من 1.9 مليار دولار عام 2000 إلى 30.5 مليار دولار عام 2010 وإلى 31 مليار عام 2019، وبذلك أحرزت قطر تقدّمًا على جبهة الاستثمار العالمي خلال الأعوام الأخيرة، وشهد سوق استثماراتها الخارجية على وجه الخصوص ارتفاعًا مهمًّا، فقد ارتفع حجم استثماراتها الخارجية من 74 مليون دولار عام 2000 إلى 12.99 مليار عام 2010 وإلى 44.75 مليار دولار عام 2019.[29]

وبحسب بيانات عام 2018، أتى جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى قطر من الدول الغربية (86٪)؛ حيث كان نصيب الولايات المتحدة 24٪ وبقية الدول الأمريكية 32٪، فيما بلغ نصيب دول الاتحاد الاوروبي 30٪ (الشكل.2). وقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى قطر وفقًا للقطاعات الاقتصادية على هذا النحو: التصنيع (57٪)، التعدين والتنقيب في المحاجر (30٪) الأنشطة المالية والتأمينات (11٪). ويتركز جزء كبير من الاستثمارات القادمة من الخارج (90٪) في قطاعات الغاز الطبيعي والنفط، أو القطاعات والأنشطة الفرعية المرتبطة بهذه القطاعات، مثل الخدمات اللوجستية والتسويق.[30]

رسم بياني.1 حجم الاستثمارات المباشرة التي تنفذها قطر والاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطر

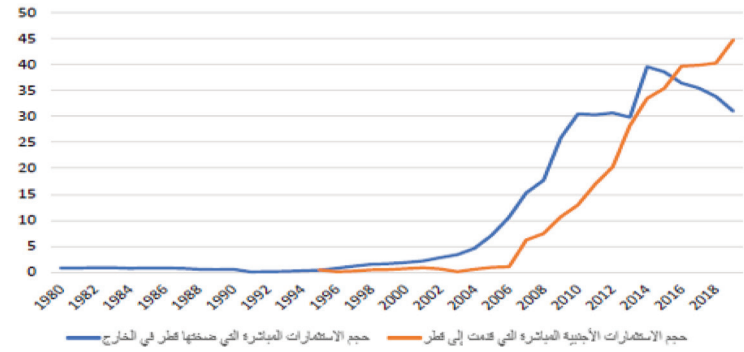

تسيطر دول الاتحاد الأوروبي والخليج على حصة مميزة من الاستثمارات القطرية التي تنتشر في أكثر من 80 دولة، ففي توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج وفقًا لفئات الدول- تتجه 34٪ من الاستثمارات القطرية إلى دول الاتحاد الأوروبي و24٪ إلى

دول الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي) و14٪ إلى بقية الدول العربية. ويصل مجموع حصص الفئات الأربع سالفة الذكر إلى 80٪ من إجمالي الاستثمارات القطرية (الشكل.3). تتركز الاستثمارات القطرية المباشرة في الخارج في الأنشطة المالية والتأمينات (41٪)، والخدمات اللوجستية والتواصل المعلوماتي (33٪)، والتعدين والتنقيب في المناجم (18٪)، وتمثل القطاعات المذكورة 91٪ من إجمالي الاستثمارات القطرية.[31]

وإلى جانب الاستثمارات القطرية، سيكون من المفيد إلقاء نظرة على حجم تجارة قطر الخارجية وشركائها التجاريين، فبالنظر إلى الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية لقطر، نلاحظ الارتفاع الكبير لنصيب الدول الآسيوية من الصادرات القطرية، ونصيب الدول الأوروبية في الواردات القطرية، حيث بلغت قيمة الصادرات 72.9 مليار دولار عام 2019، بينما بلغت قيمة الواردات 32.6 مليار دولار في العام نفسه. وكانت اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وسنغافورة هي أكثر خمس دول تستحوذ على الحصة الكبرى من الصادرات، حيث يتجاوز مجموع صادرات قطر إليها 47 مليار دولار.[32] الصادرات القطرية إلى الدول المذكورة تشكل أكثر من نصف إجمالي الصادرات القطرية (66٪). أما الدول الخمس التي تستحوذ على الحصة الكبرى من الواردات؛ فهي الولايات المتحدة والصين وألمانيا وإنكلترا والهند، وتشكل واردات قطر من تلك الدول نصف إجمالي وارداتها (49٪) بما مجموعه 14.4 مليار دولار.[33]

الرسم البياني2: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى قطر وفقًا لفئات الدول (2018، بالنسبة المئوية)

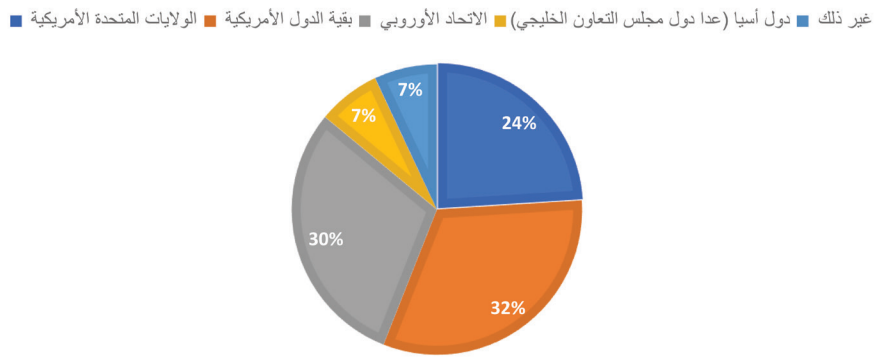

المصدر: «Qatar Foreign Investment Survey, 2018».

الرسم البياني3: سوق الاستثمارات القطرية وفقًا لفئات الدول (2018، بالنسبة المئوية)

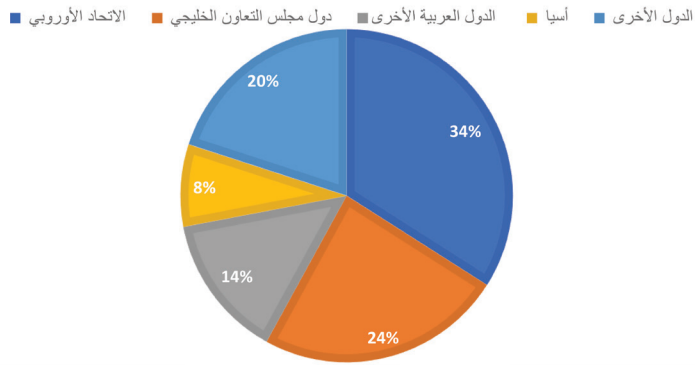

المصدر: «Qatar Foreign Investment Survey, 2018»

العلاقات الاستثمارية بين تركيا وقطر

أقامت تركيا وقطر في الأعوام الأخيرة علاقات وثيقة، ويبذل البلدان جهودًا حثيثة للحفاظ على هذه العلاقات عبر تحقيق طفرات اقتصادية جديدة. فمؤخرًا قدِمَ أمير قطر إلى تركيا لحضور الاجتماع السادس للجنة الإستراتيجية العليا القطرية التركية التي عُقدت في السادس والعشرين من نوفمبر من العام الماضي 2020، وأبرم سلسلة من الاتفاقيات مع الرئيس أردوغان. 62 اتفاقية وستة بيانات مشتركة جرى توقيعها خلال الاجتماعات التي عُقِدَت حتى اليوم، ووقعت 10 اتفاقات تشمل قطاعات مختلفة في آخر ما جرى من الاجتماعات.[34] وقد شغل خبر استحواذ جهاز قطر للاستثمار في إطار هذه الاتفاقيات على 10٪ من أسهم من بورصة إسطنبول بقيمة 200 مليون دولار حيزًا على جدول الأعمال في تركيا.[35] الغريب في الأمر هو أن سيطرة مؤسسة غربية على هذه الأسهم التي احتجت المعارضة على شراء قطر لها لم تُثِرْ أيَّ ردود فعل لها في السابق.

ويُذكَر أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) كان قد أعلن عام 2019 أنه قرّر بيع الأسهم التي اشتراها من بورصة إسطنبول عام 2015، كما صرح البنك بعد ذلك أنه سيواصل دعم الاقتصاد التركي في مجال تطوير الأسواق المالية.[36] واشترى صندوق الثروة السيادي التركي بدوره حصة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد أكد الصندوق أن الحصة المذكورة قد جرى شراؤها بسعر أقل من المبلغ الذي جرى تحصيله من الصفقة التي أُبرمت مع جهاز قطر للاستثمار. علاوة على ذلك، المدير العام لصندوق الثروة السيادي التركي ظفر سونماز صرّح أنه من الوارد أن يجري طرح أسهم البورصة للتداول الشعبي خلال عامين، وأعلن أيضًا أن حصة الصندوق من أسهم بورصة

إسطنبول لن تقل عن ٪51.[37]

اشترت قطر أغلب أسهم «ألترانتيف بنك» التركي عام 2013، ثم ما لبثت أن اشترت البنك بالكامل بعد ذلك، لتحضر بتلك الاستثمارات بقوة على جدول الأعمال في تركيا. وواصلت قطر في المرحلة التالية استثماراتها في القطاع المصرفي التركي بشراء «فينانس بنك» ثم شراء «إرغو بورتفوي» و«ديغي تورك»، في الوقت نفسه تمتلك قطر استثمارات في شركات «مادو» و«بانويت» و«أنكاس» و«بوينر» و«بي.إم.سي». وكانت قطر أيضًا قد أظهرت دعمها الاقتصادي لتركيا في ظل أزمتها الاقتصادية التي بدأت بتراجع حاد في قيمة الليرة التركية نتيجة توتر العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة عام 2018، وأثرت بالسلب في الاقتصاد التركي، حيث أعلنت قطر في الخامس عشر من أغسطس عام 2018 أنها ستقوم بضخ استثمارات مباشرة في تركيا بقيمة 15 مليار دولار، لمواجهة التقلبات المالية التي يشهدها الاقتصاد التركي.[38] وفي السابع عشر من أغسطس من العام نفسه جرى إبرام اتفاقية لمبادلة العملات بين البنك المركزي التركي ونظيره القطري بما يعادل 3 مليار دولار من الليرة التركية والريال القطري، وذلك بغية تسهيل التبادل التجاري بين البلدين بالعملات المحلية، وتعزيز الاستقرار المالي خلال هذه المرحلة.[39] وكانت قيمة المبادلة قد جرى تحديثها برفعها إلى 5 مليارات دولار في الخامس عشر من نوفمبر 2019، وإلى 15 مليارًا في العشرين من مايو 2020.[40]

الجدول (2): الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى تركيا وترتيبها بحسب الدول

	البلد	2002	2010	2015	2019	2020 / أغسطس	المجموع	الحصة (بالنسبة المئوية)	عدد الشركات
1	هولندا	72	486	1,183	1,169	354	26.180	15,9	2,973
2	الولايات المتحدة	2	323	1,620	340	745	12.849	7,8	1,949
3	إنكلترا	8	245	588	874	439	11.651	7,1	3,193
4	النمسا	0	1,584	83	75	29	10.629	6,5	941
5	ألمانيا	86	597	355	467	229	10.165	6,2	7,556
6	لوكسمبورغ	0	311	1,254	131	231	9.821	6,0	499
7	اسبانيا	5	205	2,305	216	28	9.548	5,8	708
8	بلجيكا	5	48	863	69	53	8.852	5,4	649
9	فرنسا	22	623	165	158	96	7.528	4,6	1,580
10	أذربيجان	0	12	839	566	0	6.989	4,2	2,518
11	اليونان	0	436	48	3	0	6.842	4,2	780
12	روسيا	0	2	747	16	1	6.231	3,8	2,382

13	إيطاليا	241	25	180	94	966	4.678	2,8	1,495
14	الإمارات	1	104	80	33	3	4.255	2,6	524
15	سويسرا	9	123	178	264	88	3.015	1,8	932
16	اليابان	63	347	314	305	45	2.955	1,8	244
17	قطر	0	52	350	570	87	2.660	1,6	179
18	السعودية	0	39	17	13	9	2.004	1,2	1,387
19	الكويت	0	193	7	69	32	1.935	1,2	373
20	لبنان	0	29	0	41	0	1.332	0,8	568

المصدر: وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية: «إحصائيات الاستثمار الدولي المباشر».

لا تقتصر دوافع العلاقات التركية القطرية على الدوافع السياسية فحسب، حيث تسهم استثمارات عالم الأعمال في تعميق العلاقات وتوطيدها. وفي هذا السياق شهد عام 2018 توقيع شركتَي «ميتكاب إنرجي إنفستمنتس» التركية و«فيوجن داينمكس» القطرية اتفاقًا لاستثمار 5.2 مليارات دولار في مجال الغاز الطبيعي والبتروكيماويات.[41]

إن نسبة الاستثمارات القطرية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدمت إلى تركيا خلال الفترة من أغسطس 2002 إلى 2020 بلغت 1.6٪ فقط من إجمالي الاستثمارات المقدّرة بـــ2.66 مليار دولار (الجدول.2)، ومن الملاحظ أن الدول الغربية تستحوذ بشكل عام على نصيب كبير جدًّا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدمت إلى تركيا خلال الفترة المذكورة. وقد توزعت تلك الاستثمارات بحسب فئات الدول إلى 73٪ لدول الاتحاد الأوروبي، و8٪ للولايات المتحدة الأمريكية، و7٪ لدول الخليج (رسم بياني.4). أما عن عدد الشركات القطرية العاملة في تركيا فبلغ 179 شركة.

تصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بحسب فئات الدول
(بالنسبة المئوية)

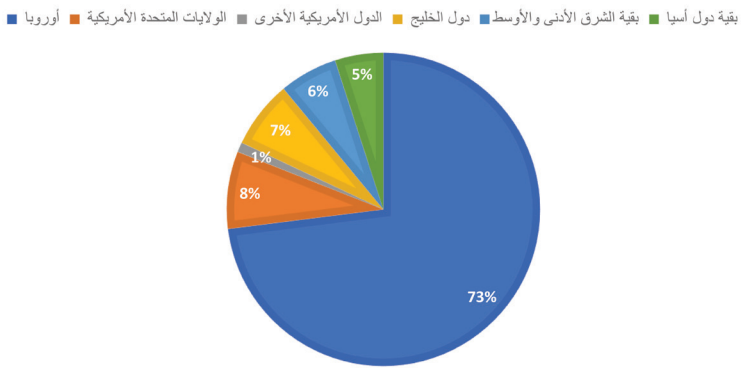

المصدر: وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية: «إحصائيات الاستثمار الدولي المباشر».

وإنّ استثمارات المقاولين الأتراك في قطر تُعَدّ من الجوانب اللافتة للنظر أيضًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد اضطلعت الشركات التركية العاملة في مجال المقاولات بتنفيذ 148 مشروعًا في قطر حتى اليوم، وتخطت القيمة الكلية لتلك المشروعات 18,3 مليار دولار.[42] وتحل الشركات التركية في المركز الثاني عالميًّا في أعمال المقاولات بعد الشركات الصينية، وتتصدر الولايات المتحدة إلى جانب دول أوروبية مثل ألمانيا وإنكلترا وإيطاليا في منافسة الشركات التركية في قطر.

على تركيا أن تستخدم علاقاتها السياسية القوية مع قطر كقوة دافعة للتعاون الاقتصادي، فبالرغم من أن تركيا حققت فائضًا في الميزان التجاري بين البلدين، إلا أنه من الواضح أن أوضاع الاستثمار ما تزال أقل بكثير من الإمكانات والفرص المتاحة (الجدول.2).

ارتفع حجم التجارة الخارجية بين تركيا وقطر من 330 مليون دولار عام 2010 إلى 1,4 مليار دولار في عام 2019، ويتكون هذا المبلغ من 1,1 مليار دولار من الصادرات، إضافة إلى 264 مليون دولار من الواردات.[43] وتتضمن صادرات تركيا لقطر الأجهزة الكهربائية، ومعدات البناء، والأثاث، بينما تضم وارداتها منها الألومنيوم الخام، والغاز الطبيعي المسال،

والمنتجات البلاستيكية. وتُعَدّ تجارة الطاقة بين تركيا وقطر إحدى القضايا المهمّة أيضًا، حيث تتحول تجارة الغاز العالمية من خطوط الأنابيب إلى تجارة الغاز الطبيعي المسال، وفي هذا تشهد حصة الغاز المسال من إجمالي الواردات التركية من الغاز ارتفاعًا مستمرًا مع مرور الوقت. وقد عملت تركيا في الأعوام الأخيرة على رفع قدراتها على تخزين الغاز، وتنويع مزورديها به، حيث شهد نصيب واردات الغاز المسال من إجمالي الغاز المستورد ارتفاعًا. ووفقًا لبيانات واردات الغاز الطبيعي، حلّت الجزائر في المركز الأول في تصدير الغاز المسال إلى تركيا، فيما تلتها قطر ونيجيريا، وفي 2019 كانت قطر هي أكثر الدول التي استوردت تركيا منها غازًا مسالًا بنظام سوق التسليم الفوري (Spot Market).[44] على صعيد آخر قَدِمت في الأعوام الأخيرة أعداد كبيرة من السياح من دول الخليج إلى تركيا، وقد شهدت أعداد السياح القطريين ارتفاعًا مهمًّا في هذا الإطار، إذ زاد عدد السياح القطريين من نحو 7 ألاف في عام 2011 إلى 108 ألف عام 2019.[45]

بدلًا من الخاتمة: فرص التعاون بين تركيا وقطر

الاستثمارات القطرية التي تعاديها بعض الدوائر في تركيا فقط لكونها «رأس مال عربي» تلقى طلبًا واسعًا في مناطق مختلفة من العالم، على رأسها الدول الأوروبية، حيث تخوض العديد من الدول سباقًا محمومًا لجذب رأس المال القطري إلى بلادها.

تقوم الكثير من الدول بضخّ استثمارات لقطر التي تُعَدّ من أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، كما تسعى سعيًا حثيثًا لتوطيد علاقاتها بقطر، بغية جذب الاستثمارات القطرية لبلادها، وذلك بفضل الصورة الإيجابية التي رسمتها قطر لنفسها عالميًّا. ففي مرحلة أرهقت فيها جائحة كورونا الاقتصاد العالمي، وهو ما دفع دولًا كثيرة نحو بذل جهود مكثفة لجذب الاستثمارات، للحفاظ على حيوية اقتصادها- تسعى تركيا هي الأخرى وبصورة طبيعية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع قطر.

إنّ رأس المال القطري ما يزال لا يمتلك الحصة الكافية من الاستثمارات الموجودة في تركيا، على عكس الوضع في الدول الأوروبية. والأمر ساري على التجارة الخارجية، حيث لا تزال هناك أشواط طويلة لا بد أن تُقطَع، ففي مناخ تُكثِّف فيه الأخطار الجيوسياسية والسياسات الحمائية ضغوطاتِها على الاقتصاد العالمي، يتوجب على تركيا أن تنوع أسواق صادراتها بالقدر نفسه الذي يتوجب عليها به تنويع الدول التي تجذب استثمارات منها. هذا وقد حصلت الدول الغربية على نصيب الأسد من الاستثمارات المباشرة التي قدِمت إلى تركيا منذ عام 2002 إلى اليوم، وهو وضع لا بد من تغييره، إلى جانب ذلك من الواجب تنويع الاستثمارات، على مستوى القطاعات الاقتصادية. وفي هذا تُعَدّ الاستثمارات القطرية

التي جذبتها تركيا الساعية وراء تحقيق طفرات هائلة في مجالات مثل الطاقة والدفاع والمجال المالي على وجه الخصوص– ذات قيمة وأهمية إستراتيجية.

على تركيا أن تجذب المزيد من الاستثمارات من بلد أثبتت له وفاءها وصداقتها في الأوقات الصعبة، ولديه تراكم رأسمالي قوي مثل قطر، ومن الضروري أن تستخدم علاقاتها السياسية بوصفها عامل دفع في هذا الموضوع. وممّا لا غبار عليه أن الاستثمارات الأجنبية التي قدِمت إلى تركيا عَلى شكل سيولة مالية حتى اليوم أسهمت في تعميق هشاشة الاقتصاد التركي في أوقات الأزمات. وإنّ القضية الحساسة هنا ليست تكلفة تلك السيولة بقدر ما هي أن تكون الاستثمارات مستقرة وطويلة الأجل، وذات تأثير إيجابي في العمالة والنمو الاقتصادي. ومن هذه الزاوية، ينبغي الحرص على أن تتمّم الاستثمارات القادمة من الخارج ما تمتلكه تركيا من مميزات اقتصادية، وأن تكون ملائمة لأهدافها بعيدة الأمد.

في هذا السياق، لدى كل من تركيا وقطر نقاط قوة يكمّل بعضها الآخر، ففرص التعاون المحتمل بين البلدين وبخاصةً في مجالات الطاقة والمقاولات والصحة والزراعة– كثيرة للغاية. فلدى تركيا العديد من المميزات البارزة من اقتصاد حقيقي ديناميكي، وكفاءة إنتاجية في القطاع الصناعي، ورأس مال بشري مدرب، وبنية تحتية متجددة باستمرار. أما قطر فتكمن مميزاتها فيما تملكه من تراكم مالي وخبرات مصرفية. إن الاستثمارات المشتركة التي سينفّذها البلدان عبر حشد نقاط قوتهما لديها الإمكانية لتقديم إسهامات كبيرة في الاقتصاد التركي والقطري واقتصاد المنطقة بأسرها.

الهوامش والمراجع:

1. Julia Gremm vd., Transitioning Towards a Knowledge Society: Qatar a Case Study, (Springer Nature, Cham, CH: 2018).
2. "On European Gas Markets: with Focus on the Impact of Global LNG Markets on EU Gas Imports – Market Observatory for Energy", European Commission, volume: 12, Issue: 3, (2020).
3. "Statistical Review of World Energy 2020", BP, https://www.bp.com/content/dam/bp/businesssites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2020-full-report.pdf,(تاريخ الاطلاع 4 ديسمبر 2020)
4. Andrew England and Simeon Kerr, "Qatar's Sovereign Wealth Fund Back in the Hunt for Deals", Financial Times, 18 June 2019.
5. Fiona MacDonald and Matthew Mart, "Qatar's $320 Billion Wealth Fund Seeks to Catch Up on Tech", Bloomberg, 15 December 2019; Andrew England, "Qatar Sovereign Wealth Fund Seeks Health and Tech Deals", Financial Times, 26 April 2020; "Qatar Investment Authority (QIA) Part 1 of 3", Medium, 20 December 2017.

6. Jason McSparren, Hany Besada ve Vasundhara Saravade, "Qatar's Global Investment Strategy for Diversification and Security in the PostFinancial Crisis Era", Centre on Governance Research Paper Series Research Paper No. 0217//EN, (May 2017), p. 12.
7. Zainab Fattah, "Qatar's $200 Billion Dash to World Cup Hits a Construction Cliff", Bloomberg, 4 July 2019.
8. Christian Le Miere, "Investment Power Shifting East to Gulf and Asia", 18 May 2020.
9. Shanaz Musafer, "Competing for Qatari Money", BBC, 22 March 2013.
10. Strategic Ties between Qatar and EU Strong", The Peninsula Qatar,28 February 2018.
11. الاستثمارات محل الحديث هنا تتكون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات المحفظة. التفصيلات المتعلقة بالاستثمارات موضحة في الجزء الآتي من الدراسة.
12. "Qatary Investments in France, UK and Germany", Association of Accredited Public Policy Advocates the European Union, 8 May 2017.
13. للاطلاع على المعلومات المفصلة انظر:
Qatar-German Bilateral Trade Rises to2.31$ bn in 2019: Al-Kuwari", Gulf Times, 8 September2020; "UK CompaniesLook for New Businesses in Qatar", Gulf Times, 10 March 2020; "Qatar- France Trade Increases 40% to $1.7 Billion in 2018: QC", Qatar Tribune, 30 October 2020; "US Businesses Eager to Identify More Areas to Partner with Qatar through PPPs: Ambassador Holtz", The Peninsula Qatar, 8 October 2020; "Italy is Qatar's Strategic Investment Partner: Al Kuwari", The Peninsula Qatar, 22 October 2019; "Qatar and Spain Enjoy Excellent Relations, Says Spanish Envoy", Qatar Tribune, 17 October 2019.
14. توجد شركات لافتة للانتباه بين هذه الاستثمارات، مثل بورصة لندن، وسلسلة متاجر سينسبري وباركليز، ومطار هيثرو، وعقارات بمنطقة كاناري وارف في لندن، وبرج إتش إس بي سي، وبرج شارد الذي يعد أطول ناطحة سحاب في الاتحاد الأوروبي وإنكلترا، ومتجر هارودز:
"Qatar's Investment in UK Exceeds £40bn", The Peninsula Qatar, 13 February 2020.
15. Jamie Robertson, "Qatar: Buying Britain by the Pound", BBC, 9 June 2017.
16. "Legal Report Examines the Rise of Overseas Investment in English Premier League Football", Norton Rose Fullbright, (May 2020).
17. Eric Knecht, "Qatar Investment Authority Aims to Reach $45 Billion in U.S. Investments: CEO", Reuters, 13 January 2019.
18. جهاز قطر للاستثمار هو المسهِم الأكبر في شركة فولفسفاغن، كما أن لديه استثمارات في شركات مثل البنك الألماني وسيمنز وهوكتيف وسولار ورلد. للمزيد انظر:
"Qatar Invests €25bn in Germany", Middle East Monitor, 9 July 2020.
19. Andrea Shalal ve Riham Alkousaa, "Qatar Eyes Germany's Energy, Finance Sectors with 10 bln Euro Investment", Reuters, 7 September 2018.
20. "Germany and Qatar Eye Deeper Economic Ties", DW, 7 September 2018.

21. "Qatar Investment Authority Takes Stake in Vaccine-Maker CureVac", Reuters, 21 July 2020.
22. England, "Qatar Sovereign Wealth Fund Seeks Health and Tech Deals".
23. "Sheikh Fiasal Underscores Strong Qatar-France Investment Ties", The Peninsula Qatar, 27 November 2018; "Qatar and France Sign Deal for Greater Economic, Energy and Security Cooperation", Middle Easte Eye, 11 February 2019.
24. Anne-Sylvaine Chassany ve Camilla Hall, "Nicolas Sarkozy's Road from the Elysée to Private Equity", Financial Times, 28 March 2013.
25. بفضل هذا الاتفاق، استخدمت قطر «مؤسسة قطر» كدعاية:
"Barcelona Agree €150m Shirt Sponsor Deal with Qatar Foundation", The Guardian, 10 December 2010.
26. "Qatar Airways in FC Barcelona Sponsorship Extension Talks", Albawaba, 31 August 2016.
27. "QIA Plans to Invest up to $20bn in 'Greater Asia' Over Five Years", Gulf Times, 21 November 2014.
28. تشمل الاستثمارات التي تقوم قطر بضخها في الخارج الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب استثمارات محفظة السندات. يشمل هذا الشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا يمثل الممتلكات المالية، مثل سندات الأسهم أو وثائق الدين أو التحويلات.
29. "World Investment Report 2020", UNCTAD, https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf
(تاريخ الاطلاع:5 ديسمبر2020)
30. "Qatar Foreign Investment Survey, 2018", Qatar Planning and Statistics Authority, https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/ForeignInvestment/2018/FDI2018.pdf
(تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر 2020)
31. "Qatar Foreign Investment Survey, 2018".
32. Mehmet Tosun, "Türkiye ve Katar Arasında 10 Anlaşma İmzalandı", Anadolu Ajansı, 26 Kasım 2020.
33. UNCTAD
34. UNCTAD
35. "QIA Became the New Investor in Borsa Istanbul", Borsa İstanbul, https://www.borsaistanbul.com/en/duyuru/3230/qia-became-the-newinvestor-in-borsa-istanbul
(تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر 2020)
36. Olga Rosca, "EBRD Sells Stake in Borsa Istanbul", EBRD, 31 December 2019.
37. "Genel Müdür Sönmez ile A'dan Z'ye Varlık Fonu", BloombergHT, December 2020.

38. "Katar'dan Türkiye'ye 15 Milyar Dolar Yatırım", TRT Haber, 15 Ağustos 2018; "Katar'dan Türkiye'ye Destek Açıklaması", Dünya, 15 Ağustos 2018.
39. "TCMB ile Katar Merkez Bankası Arasında İmzalanan Swap Anlaşmasına İlişkin Basın Duyurusu", TCMB, Sayı: 201820 ,33- Ağustos 2018.
40. "TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin Basın Duyurusu", TCMB, 26 Kasım 2019, Sayı: 2019-46 , "TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin Basın Duyurusu", TCMB, 20 Mayıs 2020, Sayı: 202029-.
41. جرى الإعلان عن أن الاتفاقية المذكورة ستسهم في خفض العجز الجاري في الاقتصاد التركي 1,5 مليار دولار. انظر:
"Enerjide 5,2 Milyar Dolarlık İmza", Anadolu Ajansı, 14 Eylül 2018.
42. "İnşaat Sanayinde Türkiye ve Katar İşbirliği", Türkiye Müteahhitler Birliği, 13 Kasım 2019.
43. TÜİK(هيئة الإحصاء التركية)
44. "2020 World LNG Report", International Gaz Union, https://www.igu.org/resources/2020-world-lng-report,
45. وزارة الثقافة والسياحة التركية